

(20) الصناعات الصغرى والحرف التقليدية فى الوطن العربى .. أداة للتنمية..

قدم المدير العام لمكتب العمل العربى تقريراً إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر العمل العربى التى عقدت فى القاهرة أبريل / نيسان 1994 بعنوان " الصناعات الصغرى والحرف التقليدية فى الوطن العربى .. أداة للتنمية " .

□ مقدمة:

الفصل الأول وعنوانه " الصناعات الصغرى والحرف التقليدية : خصائصها ومقوماتها " ، يشير التقرير إلى أن المهتمين بالتنمية الصناعية اختلفوا حول تعريف ومفهوم الصناعات الصغرى باختلاف مراحل النمو الصناعى ومدى التقدم التكنولوجى والمبادئ الاقتصادية السائدة، ولكنهم اتفقوا على عدة معايير لتعريفها ، من بينها حجم العمالة ، وحجم رأس المال اللازم ، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة.

فحسب معيار العمالة ، تعتبر بعض الدول أن الصناعات الصغرى هى التى تشغل عددا يسيرا من العمال (لايزيد على)10(عمال) .

أما معيار رأس المال فأساسه ما تتميز به الصناعات الصغرى من انخفاض حجم رأس المال المستثمر .

ويعتبر معيار التكنولوجيا المستخدمة أحد المعايير الهامة فى تعريف الصناعات الصغرى ، وتتميز الصناعات الصغرى بأنها تعتمد على تجزئة العمليات والمراحل الإنتاجية.

وتوصف الصناعات الصغرى بأنها قديمة / جديدة ، فهى قديمة لأنها كانت النواة والبدائية لحركة التصنيع ، وهى جديدة من حيث إحاطتها باهتمام واسع ودورها فى إعادة التنظيم الصناعى.

وهناك ثلاثة أنماط من العلاقات السائدة بين الصناعات الكبرى والصناعات الصغرى :

(1) علاقة تكامل واعتماد متبادل.

(2) علاقات تعايش سلمى.

(3) علاقات تنافس أو مناوأة.

وينتقل المدير العام الى مناقشة جوانب خاصة بالحرف التقليدية ، ويقول : إن نظرة أولية لواقعها بين الماضى والحاضر تشير الى ثلاثة ملامح أساسية تجسد البنية الحرفية وما تتصف به :

- (1) تنظيميا : تتأسس الحرف والصناعات التقليدية بجهود فردية غير منظمة ، كما تضم سوقا داخلية للعمالة الحرفية غير المؤهلة تأهيلا علميا .
- (2) اجتماعيا : غالبا ما تسود العلاقات العائلية البنية الاجتماعية ومجال أداء العمل الحرفى.
- (3) تقنيا : الفرد الحرفى هو الوحدة الأساسية للبنية الحرفية ، ومن ثم يكون للمهارة اليدوية قيمة أساسية فى أداء العمل الحرفى.

تم تطرق التقرير إلى معالجة أوضاع الصناعات الصغرى والحرف التقليدية فى الوطن العربى فأوضح أنها تقتضى ابتداء التعرف على سمات الاقتصاد العربى ، والوقوف على السياسات الاقتصادية العربية المعاصرة.

فقد شهد الاقتصاد العربى مع بداية عام 1992 وضعاً جديداً للتكيف مع حالة التراجع التى عانى منها خلال حقبة الثمانينيات ومطلع التسعينيات ، وشكلت ملامح هذه المرحلة إنجازات ومساع للنهوض من الأزمة وإيقاف تداعى المؤشرات الاقتصادية الأساسية من جهة ، ومن استمرار أو تعاظم السوق الدولية والتحديات الإقليمية من جهة أخرى ، خاصة بعد أزمة النفط وتراجع أسعاره ، وتزايد الإجراءات الحمائية فى الدول المتقدمة ، والعجز الخارجى المتزايد ، وظهور صافى تحويلات عكسية للموارد من العالم النامى ، ومنه دولنا العربية ، إلى العالم المتقدم ، فضلا على الانخفاض فى أسعار المواد الأولية التى تشكل النصف الأكبر من الصادرات.

لقد نجمت عن هذه الصدمات أوضاع اقتصادية صعبة فرضت الأخذ ببرامج التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى ، تجاوزا للسلبيات والتداعيات التى فى مقدمتها : تزايد معدلات النمو السكانى - تراجع الانتقال والهجرة فى الدول العربية - تفاوت مظاهر الخلل بين هياكل عرض المهارات وهياكل الطلب عليها على المستويين القطرى والقومى - تدنى كفاءة وإنتاجية الموارد البشرية وندرة المهارات العالية.

وتحت وطأة الضغوط المتزايدة لمرحلة التكيف الهيكلى أخذت السياسات الاقتصادية العربية المعاصرة منحى أكثر واقعية فى تصميم أهداف النمو وصياغة برامج إصلاحية.

وعالج التقرير عملية التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى ، كما ناقش سياسة التنمية والتشغيل ، والاستثمار الأمثل ، والتكنولوجيا الملائمة ، وتوزيع القوى العاملة ، والتنوع الصناعى ، ومشكلة البطالة والمقترحات المطروحة لعلاجها.

وختم المدير العام هذا الفصل الهام بعرض مشاكل ومعوقات الصناعات الصغرى والحرف التقليدية فى الوطن العربى ، وفى مقدمة هذه المشاكل والمعوقات :

- (1) تراخى الاهتمام بالصناعات الصغرى وتهميشها.
- (2) تمركز أغلب الصناعات الصغرى فى الريف العربى الذى يفتقد فى معظم الأحيان الى الخدمات الأساسية.
- (3) تعدد جهات الإشراف على الصناعات الصغرى والحرف التقليدية.
- (4) تدنى مستوى الخدمات والرعاية الاجتماعية للعاملين.
- (5) تواضع الأجهزة والمعدات المستخدمة وتخلفها.
- (6) النقص الشديد شبه المزمّن فى الموارد المالية الذاتية.
- (7) الحاجة الملحة لمديريها الى روح المنشأة والإلمام بمبادئ علم الإدارة الحديثة.
- (8) المعاناة من مشكلات التطبيق العملى لمعايير دولية متطورة فى مجال ظروف وبيئة العمل والوقاية من الأخطار الصناعية.

وجاء الفصل الرابع من التقرير وعنوانه " رؤية منظمة العمل العربية " محاولة لاستكشاف وزيادة فهم دور الصناعات الصغرى وموقعها فى الاقتصاد العربى قوميا ووطنيا.

□ وحدد المدير العام رؤية منظمة العمل العربية فى عدة مجالات هى :

- (1) التمويل والائتمان : وهنا يركز التقرير على الاعتبارات الواجب مراعاتها لدى إعداد وتنفيذ برامج القروض ودور المنظمات والمؤسسات غير الحكومية مثل جمعيات الائتمان التعاونية وجمعيات التضامن، وإنشاء المراكز والمناطق الصناعية.
- (2) الإدارة الرشيدة : وهنا يركز التقرير على أهمية نمو " روح المنشأة " فى الصناعات الصغرى ، وأهمية اغتنام صاحب المنشأة لمجالات تصنيع السلع الجديدة أو تحسين نوعية السلع المنتجة ، والتحسين المستمر للمهارات والتقنيات الإدارية .
- (3) الانتاج الجيد : ويرى التقرير أن صاحب المشروع أمامه خيارين : الأول تخفيض كلفة اليد العاملة ، والخيار الثانى تحسين الفعالية والتجديد فى استعمال التقنيات الحديثة فى الانتاج ، ويؤكد التقرير على اهتمام المنظمة بتشجيع التكنولوجيا المناسبة للصناعات الصغرى.
- (4) التسويق والتوزيع : التسويق وإيجاد وتوسيع الأسواق الداخلية والدولية يمثل أحد الشواغل الرئيسية للمؤسسات الصناعية الصغرى ، وزيادة الطلب على سلع المؤسسات المحلية والوطنية تقتضى مساعدات حكومية وتدبير سياسية مختلفة ، ويشير التقرير الى أهمية توفير التعاونيات والوكالات التى تتمتع بدعم الدولة لمساعدة المنشآت الصناعية الصغرى.

(5) التدريب والتطوير : وأهمها التدريب على تقنيات الإدارة وتدريب الأطر الرئيسية فى الصناعات الصغرى ، وكذا تدريب العمال.

(6) الدعم الحكومى : يوصى التقرير بعدة صور للدعم الحكومى مثل المساعدة المباشرة للمشاريع ، وتدعيم المشاريع الجديدة بتقديم الحوافز ، وتيسير الاستفادة من الخدمات الاستشارية والفنية ، والتطوير الإنمائى العام ، وتخصيص حصة عادلة من الدعم الدولى ، كما لاينبغى التقليل من أهمية تذليل الصعاب وإصدار تشريعات الحماية والوقاية المهنية.

(7) التعاونيات والاتحادات : غالبا ما يشير واقع المؤسسات الصناعية الصغرى إلى وضع غير موات لسبب جوهرى ممثلا فى صغر حجمها وضيق نطاق سوقها . وإزاء هذا الوضع فإنه لامفر أمامها لحسن سير العمل واستمرار نشاطها دون انتهاج أحد السبيلين التاليين للتغلب على سلبيات هذا الوضع الهيكلى : الأول : دمج عدد من المؤسسات فى مؤسسة كبرى ، والثانى : إنشاء جمعيات تعاونية اختيارية تضم المؤسسات الصغرى.

(8) الإعلام والتوعية : يتخذ هذا الجانب الهام من جوانب تقرير وضعية ومكانة الصناعات الصغرى عدة مظاهر ، من بينها الاجتماعات والمعارض والأسواق التجارية والبحوث والبرامج المرئية والمسموعة والمطبوعات التقنية أو الاقتصادية وغيرها.

(9) البحوث التقنية والاقتصادية : تكتسب هذه البحوث أهمية خاصة بالنسبة للتطور على المدى المستقبلى لهذه المؤسسات ، ولعل من المجالات الأكثر استحقاقا للتتويه الاهتمام البحثى التقنى ودراسة الانتاج والتصنيع والتجارب واختبارات المواد الأولية والمنتجات والاستخدام الحديث للمواد الجديدة والمشاكل الاقتصادية التى تعترض نمو الصناعات.

ويختتم المدير العام تقريره بطرح نظرة مستقبلية ستعمل السلطات الرسمية وكذا منظمة العمل العربية على تشجيعها ودعمها ، وأهم مفرداتها مايلى:

(1) تحديد سياسات وطنية تشرف على تنفيذها ومتابعتها أجهزة محددة ومعلومة سلفا.

(2) تعزيز موقع ومكانة الصناعات الصغرى والحرف التقليدية فى سلم الخطط الوطنية.

(3) تأمين الحماية التشريعية للعنصر البشرى فى مجال الصناعات الصغرى والحرف التقليدية.

(4) تحسين استقرار المناخ الاستثمارى باتخاذ خطوات وتدابير عملية ملموسة لتحفيز الإنتاج وإزالة النظرة التمييزية حيال المؤسسات الصناعية الصغرى.

(5) توسيع البنى الارتكازية (الأساسية) المساندة والمحفزة للصناعات الصغرى والحرف التقليدية.

(6) توجيه وسائل الإعلام نحو الاهتمام بالتوعية الجماهيرية بدور الصناعات الصغرى والحرف

ويعد المدير العام بنشر وتدعيم أنماط من العمل النموذجية التي ترى منظمة العمل العربية أنها قادرة ومهيأة للقيام بها على الوجه الأمثل ، مثل : دعم المبادرات الوطنية - عقد الحلقات العلمية وتنظيم الندوات واللقاءات العربية وأهل الخبرة لتبادل المعرفة والخبرات ، ونشر الدراسات والبحوث الوطنية ، وعمل المسوح الشاملة لظروف وشروط العمل ، وإصدار دليل أو موسوعة حول الصناعات الصغرى والحرف التقليدية.